اسم الفاعل : صوغه وعمله

الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سعادة
كلية اللغة العربية - قسم النحو والصرف وفقه اللغة (سابقاً)
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الفعل لما كان يدل على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمحله، اشتُقَّ منه لهذه الأقسام أسماء، ولما كان يدل على الفاعل بمعناه، لأنه حدث، والحدث لا يصدر إلا عن فاعل اشتق منه اسم فاعل. ولذلك اختلفت تعريفات اسم الفاعل عند النحاة فقال ابن الحاجب[١]: «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث» وقوله: لمن قام به يخرج اسم المفعول؛ فإنه ليس قائما به، وإنما هو واقع عليه. وقوله: بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة فإنها تدل على الثبوت.

وقال ابن مالك[٢]: «هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع».

وقال ابن هشام[٣]: «ما دل على الحدث وفاعله» فخرج بالحدث نحو أفضل (اسم تفضيل)، وحسن (صفة مشبهة)، وخرج بذكر فاعله نحو: مضروب.

واسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجرى على فعله، ويطرد القياس فيه كما ذكر ابن السراج[٤]، ويجوز أن ينعت به اسم قبله نكرة كما ينعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم، ويذكر ويؤنث، وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون، نحو: ضارب وقاتل، يجرى على يضرب ويقتل. ومعنى جريان اسم الفاعل على الفعل في حركاته وسكناته أن عدد حروف ضارب كعدد حروف يضرب، وضاد ضارب مفتوحة كما أن ياء يضرب مفتوحة، والألف ثانية وهي ساكنة، كما أن ثاني يضرب ساكن والراء فيهما ثالثة مكسورة، والباء فيهما حرف إعراب.

ونبَّه ابن هشام أن المجاراة تَقَابُل حركة بحركة، لا حركة بعينها فقال[٥]: «اسم الفاعل لا يكون إلا مجاريا للمضارع، فإنه مُجارٍ ليضرب. فإن قلت هذا منتقض

بداخِل ويدخُل، فإن الضمة لا تقابل الكسرة قلت: اعتُدَّ في المجاراة تقابل حركة بحركة لاحركة بعينها».

وكذلك جاء في التصريح[٦]: «إذ لا يَشترط التوافق في أعيان الحركات».

وقال ابن هشام[٧]: فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثاني قائم ساكن، وثاني يقوم متحرك؟ قلت: الحركة في ثاني يقُوم منقولة من ثالثِه، والأصل: يَقْوُم كيدخل».

صوغ اسم الفاعل:

اسم الفاعل[٨]مقيس من الفعل الثلاثي على وزن فاعل في كل فعل على وزن (فَعَل) متعدياً كان أو لازما، نحو ضرب فهو ضارب، وذهب فهو ذاهب[٩]، وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) بكسر العين فإن كان متعديا فقياسه أيضا أن يأتي اسم الفاعل على فاعل، نحو رَكِب فهو راكب، وعَلِم فهو عالم، وإن كان لازما فلا يقال في اسم الفاعل منه (فاعل) إلا سماعا[١٠]، نحو أمِن فهو آمن، وسَلِم فهو سالم، بل قياس اسم الفاعل منه أن يكون على (فَعِل) في الأعراض. نحو: فَرِح فهو فرح، ونَضِر فهو نَضِر، وبَطِر فهو بطر[١١]، وأشِر فهو أشر، وتَعِب فهو تعب، وحَمِق فهو حمق. وشذ مريض وسقيم، وكهل؛ إذ قياسها كفَرِح؛ لأنها أعراض، ويأتي أيضا اسم الفاعل من فَعِل اللازم على (فَعْلان)، نحو عَطِش فهو عطشان، وشَبِع فهو شبعان، ورَوِى فهو ريّان، وصَدِى فهو صدْيان، وسَكِر فهو سكران، ويأتي على (أفْعَل) في الألوان نحو: سَوِد فهو أسود، وحَمِر فهو أحمر[١٢]، وعَوِر فهو أعور، وعَشِي فهو أعشى وحَوِر فهو أحور، وجَهِر فهو أجهر[١٣]، ووَجِل فهو أوجل، وعَرِج فهو أعرج، وعَمِي فهو أعمى، وعَمِش فهو أعمش، ويأتي أيضا على (فعيل)، نحو حزن فهو حزين، وغني فهو غني.

وقد يستغنى عن صيغة فاعِل من فَعَل بالفتح بغيرها، نحو شاخ فهو شيْخ، وطاب فهو طيّب، وشاب فهو أشْيب، وعَفَّ فهو عفيف[١٤]، وإذا كان الفعل على وزن (فَعُل) ـ ولا يكون إلا لازما ـ فاسم الفاعل منه على فاعل قليل، نحو: حَمُض فهو حامض، وفَرُه فهو فاره[١٥]. ويكثر مجيء اسم الفاعل منه على (فَعْل)[١٦] نحو: ضَخُم فهو ضَخْم وشَهُم فهو شَهْم، وصَعُب فهو صَعْب، وسَهُل فهو سَهْل، ويأتي على (فعيل)[١٧]، نحو: جَمُل فهو جميل، وشَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف، وقَرُب

فهو قريب، وبَعُد فهو بعيد. وقد يأتي على غير ذلك نحو: جَبُن فهو جَبان، وشَجُع فهو شُـجاع، وحَرُم فهو حَرام، وجَنُب فهو جُنُب وخَشُن فهو خَشِن، وملُح الماء فهو مِلْح[18]. ونَجُس فهو نَجِس.

وجميع هذه الصفـات[19] التي ليست على «فـاعـل» صفات مشبهة إن قصد بها الثبـوت، وإطـلاق اسم الفـاعل عليها مجاز في الاصطلاح الشائع. فإن قصد بها الحـدوث والتجدد كانت أسماء فاعلين، وأما ما جاء على (فاعل)، كضارب وقائم فاسم فاعل إلا إذا دل على الثبوت، كطاهر القلب، وقامت قرينة على ذلك، وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة تجرى عليه أحكامها على الرغم من بقائه على صورة اسم الفـاعـل. والمعلوم عنـد النحاة أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه بخلاف الصفة المشبهـة. فلا يقـال: زيد كاتبُ الأبِ؛ لأن مَنْ كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة له[20]. أمـا الصفـة المشبهـة فيجوز جر فاعلها بها، نحو: حسنُ الوجهِ، ومُنْطَلِق اللسان، وطاهر القلب[21]. واسم الفاعل المتعدي لواحد تمتنع إضافته لفاعله عند الجمهور وإن قصد ثبوته، أما اللازم «كقائم الأب» فإنما تمتنع إضافته إذا قصد به الحدوث، فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهة، وانطلق عليه اسمها وجاز إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى أما اسم الفاعل المتعدي لأكثر من واحد فلا يضاف لمرفوعه اتفاقاً[22] وأجاز ابن مالك[23] في اسم الفاعل المتعدي لواحد أن يضاف إلى مرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله نحو: مررت برجل ضارب الأب زيدا. أي: ضارب أبوه زيدا. والحاصل من ذلك أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن، ولاتقول: حاسن، وإن أردت حدوثـه قلت حاسن، ولاتقـول حسن[24]، ولهـذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل في قوله تعالى: ﴿وضائق به صدرك﴾ (هود - ١٢)

عنـد تصـد النص على الحـدوث[25]. فإن قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى فاعل، وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد، إن أمن اللبس[26]. قال ابن الناظم[27]: «وإن قصد بالصفة المشبهة معنى الحـدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل، واستعملت استعماله، كقولك: زيد فارح أمس وجازع غدا». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنك ميت وإنهم ميتون﴾ الزمر - ٣٠).

لأنه أريد الصفة الثابتة، أي: إنك من الموتى وإن كنت حيا، كما يقال: إنك سيّد، فإذا أريد أنك ستموت أو ستسود قيل مائت وسائد[٢٨]».

قال الزمخشري[٢٩] «والفرق بين الميّت والمائت أن الميت كالحي صفة ثابتة، وأما المائت فيدل على الحدوث، تقول: زيد مائت الآن، ومائت غدا، ونحوهما: ضيّق وضائق. وقرىء: ﴿ثم إنكم بعد ذلك لمائتون﴾(المؤمنون ـ ١٥) بالألف، يريد حدوث الصفة»

وقد يأتي اسم الفاعل على (فُعَلَة) بفتح العين نحو: حُطَمة وضُحَكَة، وهُمَزة ولُمَزة، للذي يفعل ذلك بغيره، واسم المفعول بسكونها. قال ابن الأعرابي «ما جاءك من هذا الباب على (فُعَله) فهو الفاعل، وما جاءك على (فُعْله) فهو المفعول[٣٠].

وقد يأتي (فاعل)[٣١] بمعنى ذي كذا، في الصحاح: رجل خابز: ذو خبز، وتامر: ذو تمر، ولابن ذو لبن، ودارع: ذو درع، ونابل: ذو نبل.

وفي نوادر أبي زيد يقال: القوم سامنون زابدون، أى كَثُر سمنهم وزبدهم، وفي أدب الكاتب لابن قتيبة: رجل شاحم لاحم: ذو شحم ولحم.

وإن كان الفعل الثلاثي قد اعتلت عينه، نحو: قام وباع تبدل الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عينين في اسم الفاعل، بعد ألف زائدة، نحو «قائم» و«بائع» فتحركت الواو والياء في قاوم وبايع، وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلا الألف الزائدة، وهى حاجز غير حصين، فاعتلت الواو والياء في اسم الفاعل حملا على الفعل، فقلبتا ألفا، فاجتمع ساكنان، فأبدل من الثانية همزة. فإن صح حرف العلة في الفعل صحَّ في اسم الفاعل، نحو «عاور» المأخوذ من (عَوِر)، ولا يجوز اللفظ بالأصل في قائم وبائع ونحوهما فلا يقال: «قاوم»، ولا «بايع»[٣٢].

صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي

بزنة المضارع منه بعد زيادة ميم مضمومة في أوله، وبكسر ما قبل آخره[٣٣]. مطلقا نحو: قاتل يقاتل فهو مُقاتِل، ودحرج يدحرج فهو مدحرج، وشذ الفتح في ألفاظ نحو: أحصن فهو مُحْصَن، فاستغنوا بمُفْعَل عن مُفْعِل، وجاء الكسر على الأصل،

ونحـو: ألفـج الـرجل فهو مُلْفَج، أي: فقير. وفي الحديث: ارحموا مُلْفَجَكُم[٣٤]. وسمـع: أُلْفِـج مبنيا للمفعـول، وعـلى هذا فلا شذوذ، ونحو: أسهب الرجل في الكـلام، إذا أكثـر كلامـه وجاوز الحق، فهو مُسْهَب بالفتح. ومن ذلك[٣٥]: أعَمَّ وأخْوَل إذا كثرت أعمامه وأخواله، فهو مُعَمّ ومُخْوَل. وقال الأزهري[٣٦]: يقال: أنتجت الناقة إذا استبان حملها فهي نَتُوج، ولا يقال مُنْتِج على الأصل، وهو القياس، إلا أن العرب استغنت عنه بـ(نَتوج). ويقال: أحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها فهي حصور.

وقـد يأتي الشيء مرة بلفظ المفعـول ومـرة بلفظ الفـاعـل والمعنى واحد. تقول العـرب[٣٧]: «عبـد مُكـاتِب، ومُكـاتَب، و«مكـان عامرٌ، ومعمور»، «ومنزل آهِل ومأهول». وربما استغني عن (مُفْعِل)[٣٨] بفاعل. قالوا: أيفع الغلام إذا شَبَّ فهو يافع، والقياس مُوفِع، وسُمِع يَفَع الغلام من الثلاثي، ويقال: أورق الشجر فهو وارق، والقياس مُورِق، وأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس، وجاء مورس قليلا. وأعشب فهو عاشب.

وشذ أيضا : أمحل البلد، إذا قحط فهو ماحل، وألقحت الريح[٣٩] فهي لا قحة. قال تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾[٤٠].

وقد يستغنى أيضا عن فاعل بمُفْعِل، قالوا: حبّه فهو مُحِب[٤١]، ولم يقولوا حابّ. كما استغنوا عن (مُفْعَل) بمفعول فيما له ثلاثي، نحو: أحبه فهو محبوب، وندر: مُحَبّ.

وقـد جاء (فاعل) في موضع مفعول، نحو: ماء دافق[٤٢]، أي مدفوق، وعيشة راضية، أي: مرضية، وكذا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى:
﴿إنه كان وعده مأتيا﴾ (مريم - ٦١).

أي آتيا. قال الرضي[٤٣]: «والأولى أنه من أتيت الأمر، أي فعلته. فالمعنى أنه كان وعده مفعولا كما في الآية الأخرى».

وقد يأتي اسم الفاعل مقام المصدر[٤٤]، نحو: قـم قائمـا، أي قياما. قال الراجز[٤٥]

قـــم قائمـــا، قـــم قائمـــا   لقيـتَ عبـــداً نائمـــا

وقد جاء المصدر[٤٦] على فَاعِلَه، نحو باقية بمعنى بقاء. ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ (الحاقة ـ ٨) وطاغية بمعنى الطغيان.

قال أبو حيان[٤٧]. «من باقية، أي من بقاء، مصدر على فاعله كالعاقبة» وقال أبو حيان[٤٨]في قولـــه تعـــالى: ﴿يعلم خائنـــة الأعـين﴾ جوزوا أن تكـون (خـائنـة) مصدراًكالعاقبة أي: يعلم خيانة الأعين.

وقال ابن جني[٤٩] «فيجوز أن يكون مصدرا، أي خيانة منهم».

وقال ابن جني[٥٠]: «مررت به خاصة أي خصوصا» من المصادر التي على فاعله».

وقال أبو حيان[٥١] في قوله تعالى: ﴿فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية﴾ (الحاقة ـ ٥).

«وقيل الطاغية مصدر كالعاقبة، ويدل عليه: «كذبت ثمود بطغواها»

وقال تعالى: ﴿إن ناشئة الليل هي أشد وطئا﴾. قال الزمخشري[٥٢]: النفس الناشئة مصدر من نشأ، إذا قام ونهض على (فاعِله) كالعاقبة» وقد يوضع المصدر مقام اسم الفـاعل، نحو: رجل عَدْل، أي عادل، وماء غَوْر، أي غائر، وجاء رَكْضا، أي راكضا. قال أبو حيان[٥٣]: وأنزل الفُرقان» الفُرقان: مصدر في الأصل، وأريد به اسم الفاعل، أي: الفارق».

وقال تعالى: ﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كَرْها﴾.

كرها: مصدر يقع باسم الفاعل، أي: كارهات[٥٤].

وجاء أسماء بمعنى اسم الفاعل، نحو: «حسبنا الله» بمعنى المُحْسِب، أي: الكافي، قال أبو حيان[٥٥]: ألا ترى أنه يوصف به تقول: مررت برجل حسبك من رجل، أي: كافيك، فتصف به النكرة؛ إذْ إضافته غير محضة؛ لكونه في معنى اسم الفاعل غير الماضي المجرد من أل. «فلا يتعرف بالإضافة. وقد يقال: لماذا سمي اسم الفاعل بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي ولم يقولوا: اسم المُفْعِل إذا كان من غير الثلاثي. قال ابن الحاجب[٥٦]: «إنما سمي اسم الفاعل بلفظ الفاعل لكثرة الثلاثي، فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: المُفْعِل ولا المستفعل؛ ولأنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر».

الثبوت والحدوث في اسم الفاعل:

ذكر النحاة أن اسم الفاعل هو ما دل على الحدوث، وأن الصفة المشبهة ما اشتقت من فعل لازم على معنى الثبوت[٥٧]. ومقتضى ذلك أن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قائم على الحدوث وضعا في اسم الفاعل وعلى الثبوت وضعا في الصفة المشبهة. ولكن الواقع غير ذلك. فقد رأينا كثيرا ما جاء على فاعل يدل على الثبوت، وبعض من الصفة المشبهة يدل على الحدوث وقد ذكر النحويون هذا. قال الشيخ يس[٥٨]: «وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما في (الله عالم) وغير ذلك «وقال الجرجاني[٥٩]: فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبتَّ الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير».

وقال أبو حيان[٦٠]: المضارع فيما ذكر البيانيون مشعر بالتجدد والحدوث بخلاف اسم الفاعل، لأنه عندهم مشعر بالثبوت».

ولذا جاء قوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾.

فجاء باسم الفاعل (صافَّات)؛ لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة، وجاء بالمضارع (يقبضن)؛ لأن القبض طارىء على البسط: بمعني أنهن صافات، ويكون القبض منهن تارة بعد تارة، ذلك لأن المضارع هنا للتجدد والحدوث، بخلاف اسم الفاعل (صافات) الدال على الثبوت[٦١].

وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (البقرة- ٣٠). وجعل الخبر اسم فاعل؛ لأنه يدل على الثبوت دون التجدد شيئا فشيئا»[٦٢].

وقال في قوله تعالى: ﴿والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾: (البقرة - ٧٢) أتى باسم الفاعل لأنه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار إذ لا تجدد فيه»[٦٣].

وقال في قوله تعالى: ﴿إنما نحن مستهزئون﴾ (البقرة - ١٤)

أتى باسم الفاعل الذي يدل على الثبوت وأن الاستهزاء وصف ثابت لهم»[٦٤].

والصفة المشبهة كذلك لم توضع للثبوت دائما. قال الرضي[٦٥]: والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث، ليست أيضا موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دلالة فيها عليهما، لكن لما أطلق ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة التخصيص، نحو كان هذا حسنا فقبح».

معنى ذلك أن الحد الذي وضعه النحاة للتفريق بينهما يتطرق إليه اللبس؛ لأن كثيراً مما جاء على (فاعل) يفيد الثبوت، لا الحدوث كطاهر وفاسق. وهذه الصفات يلحقها بعض النحاة باسم الفاعل اعتبارا للصيغة ومنهم من يلحقها بالصفة المشبهة اعتباراً للدلالة. وقد يقال إن العبرة بالأصل، لا بالفرع الطارىء. أعنى أن الأصل في اسم الفاعل الدلالة على الحدوث، والثبوت طارىء عليه والأصل في الصفة المشبهة الثبوت، والحدوث طارىء، وهذا ما جعل الرضي يقول[٦٦]: ذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيه أغلب».

وقد مثل ابن هشام[٦٧]. للصفة المشبهة بمستقيم الرأى، ومعتدل القامة، وهذا يدل على أن اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون أحياناً صفة مشبهة.

ونرى فيما تقدم أن الأصل في الحدوث والثبوت هو الاستعمال، وأن كثيرا من اسم الفاعل دال على الثبوت، وأنه يدل على الحدوث تارة أخرى، وهذا يفسر قول النحاة: إذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى فاعل، وإن قصد ثبوت اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة[٦٨].

وقد ذكر النحاة أن الصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل في العمل، وهي بعضه وقد عبر بعضهم باسم الفاعل على ما عرف أنه صفة مشبهة، كعظيم وطيب قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿حلالا طيبا﴾ (البقرة - ١٦٨) طيبا اسم فاعل»[٦٩].

وقال تعالى: ﴿لهم عذاب عظيم﴾ (آل عمران - ١٠٥).
اسم فاعل من عظم غير مذهوب به مذهب الزمان[٧٠].

إعمال اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله متعديا ولازما، وهو فرع[٧١] من الفعل في العمل، ونشأ خلاف بين النحاة في عمل اسم الفاعل، ومنشأ الخلاف هو حمل اسم الفاعل على الفعل لفظا ومعنى، لأن طائفة من النحاة تأخذ بجريان اسم الفاعل على الفعل في اللفظ والمعنى، وطائفة أخرى تأخذ بجريانه في المعنى دون اللفظ ، وترتب على هذا الخلاف خلاف في الفروع، وأكثر النحاة يعولون على المجاراة اللفظية والمعنوية.
قال سيبويه[٧٢] : باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا».

وقال[٧٣] : باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه، وذلك قولك، هذا الضارب زيدا، فصار في معنى : الذي ضرب زيدا وعمل عمله».

وقال ابن يعيش[٧٤] : واعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى.

وقال الرضي[٧٥] : واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى.

ومقتضى ذلك بطلان عمل اسم الفاعل إذا بطلت المشابهة اللفظية والمعنوية. ولذلك إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل عمل الفعل؛ لعدم جريانه على الفعل، فهو مشبه له معنى لا لفظا فلا تقول: هذا ضارب زيدا أمس، بل يجب إضافته.

شروط عمل اسم الفاعل:

وضع النحويون شروطا لعمل اسم الفاعل، وهو لا يخلو من أن يكوم مقرونا بأل، أو مجردا منها، فإن كان مجردا من (أل) عمل عمل فعله إن كان حالا أو مستقبلا، نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غدا، وإنما عمل كما قلنا لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه. فضاربٌ يشبه (يضرب) في اللفظ والمعنى؛ لأن المضارع للحال أو الاستقبال.

قال ابن السراج[٧٦] : تقول : هذا ضارب زيدا، إذا أردت بضارب ما أنت فيه، أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له، فإذا قلت هذا ضاربٌ زيدٍ تريد به معنى المضي

فهو بمعنى غلامُ زيدٍ، لم يجز فيه إلا هذا يعني الإضافة والخفض.

شروط أخرى غير كونه بمعنى الحال والاستقبال:

أولا: ألا يوصف، ولا يصغر، وإنما استوى التصغير مع الصفة في منع العمل؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والوصف والتصغير يختصان بالاسم، فيبعدان الوصف عن الفعلية، فيضعف العمل[٧٧]. قال ابن السراج[٧٨]: ولا يحقر الاسم إذا كان بمعنى الفعل نحو: هو ضويرب زيدا، وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتحقيره جيد.

وقال الرضي[٧٩]: ويشترط في اسم الفاعل والمفعول ألا يكونا مصغرين، ولا موصوفين؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل.

ويعلل السيوطي عدم إعمال اسم الفاعل المصغر عند البصريين فقال[٨٠]: فلا يجوز هذا ضويرب زيدا؛ لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبَعُد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وأجاز الكسائي[٨١] إعمال اسم الفاعل المصغر والموصوف، وحكى عن بعضهم: أظنني مرتحلا وسُوَيِّرا فرسخا. ولا حجة له في ذلك؛ لأن (فرسخا) ظرف يكتفي برائحة الفعل، والظرف يتوسع فيه.

وأرى أن الكسائي صرح بعمل اسم الفاعل المصغر؛ لأن اسم الفاعل المكسر يعمل مثل: هؤلاء ضواربُ زيدا. والتصغير والتكسير من خواصِ الأسماء وهما يردان الأشياء إلى أصولها. ولذا لمح الكسائي هذه الصلة بينهما فأجاز عمله[٨٢].

والفراء[٨٣] مذهبه مذهب البصريين وهو أن المصغر لا يعمل، فلا تقول: هذا ضُوَيْرِبٌ زيدا، بل يجب الإضافة، أما الكوفيون ـ غير الفراء ـ فنسب في الهمع إعمال المصغر لهم. قال السيوطي[٨٤]: وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة.

وأجاز ابن هشام[٨٥] وصف اسم الفاعل بعد العمل، فجوز أن يكون (يبتغون) من قوله تعالى: ﴿ولا آمّين البيت الحرام يبتغون﴾ (المائدة ـ ٢)

نعتا لآمين، وردَّ على أبي البقاء منعه ذلك.

قال ابن عصفور[٨٦]: إن وُصِف اسم الفاعل بعد العمل عمل، مثل: هذا ضاربٌ زيدا عاقل.

وإن وُصِف اسم الفاعل قبل العمل لا يجوز عمله. فلا يقال: هذا ضاربٌ عاقل زيدا. وأجاز الكسائي إعماله إذا وصف قبل العمل. واحتج بقول الشاعر[٨٧].

إذا فاقدٌ[٨٨] خطباء[٨٩] فرخين[٩٠] رجَعت[٩١] ذكرْتُ سُلَيْمي في الخليط المُزايل[٩٢]

لأن (فرخين) معمول لفاقد، الموصوف بخطباء، وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره (فاقد)، تقديره: فقدت فرخين؛ لأن فاقد[٩٣] صفة غير جارية على الفعل في التأنيث، واسم الفاعل إذا لم يَجْرِ على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل.

ثانيا: ألا يكون بمعنى الماضي؛ وذلك لعدم تحقق المجاراة اللفظية، فهو يشبه الفعل في المعنى فقط. قال ابن يعيش[٩٤]: وقد بينت ألاّ مُضارَعه بين الماضي واسم الفاعل إن كان في معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعةُ ما بينه وبين الفعل إن أريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله بل يكون مضافا إلى ما بعده بحكم الاسمية.

وقال الرضي[٩٥]: إنما اشترط أحد الزمانين ليتم مشابهة الفعل لفظا ومعنى؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظاً.

وقال الشيخ خالد[٩٦] لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، لا الماضي، لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في إجازة عمله بمعنى الماضي.

ولا يقال إن الوصف عمل[٩٧] ماضيا، نحو: كان زيد أكلا طعامك؛ لأن الأصل زيد آكل طعامك، فلما دخلت (كان) قصد حكاية التركيب السابق. ولذا قال الشيخ الخضري[٩٨]: «وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل إلا إذا صح وقوع المضارع موقعه، نحو: كان زيد ضاربا عمرا أمس، لصحة كان زيد يضرب بخلاف هذا ضارب زيدا أمس، لعدم صحة يضرب بدله.

وأجاز الكسائي وابن مضاء وهشام الضرير أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطي

عمرو أمس درهما، وقال الجمهور به هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنه لما قال: (معطي عمرو) قيل: وما أعطي قال درهما، أي: أعطاه درهما[٩٩].

قال الفارسي[١٠٠]: «كان أبو بكر يقول في قولهم: هذا معطي زيد الدرهمَ أمس أن الدرهم ينتصب بمضمر يدل عليه (معطي)، ولا يكون أن ينتصب بـ(معطي)؛ لأنه ماض».

وذهب السيرافي والأعلم والشلوبين إلى أن (درهما) منصوب بـ(معط) المذكور وإن كان ماضيا، لقوة شبهه هنا بالفعل من حيث طلبه ذلك المعمول[١٠١].

واحتج الكسائي[١٠٢] أيضا بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ (الكهف - ١٨).

ولا حجة له فيه؛ لأنه حكاية حال ماضية، ومعنى حكاية الحال الماضية أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن فالمقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ. , ولذا قال تعالى: ﴿ونقلبهم﴾ بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل ﴿وقلبناهم﴾ بالماضي وقال بعضهم[١٠٣]: لا حاجة إلى تكليف حكاية الحال؛ لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في (باسط) الحال فيكون عاملا.

ويدل على بطلان مذهب الكسائي في إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وصفه بالمعرفة في قول الشاعر النابغة الذبياني يعتذر للنعمان[١٠٤].

لَئِنْ كنت قد بُلِّغْت عنّي خيانة لَمُبْلِغُك الواشي أغَشُّ وأكذبُ

لأن (مبلغك) بمعنى الماضي، والواشي: صفته، ولو عمل (مبلغ) لم (يتعرف) بل كان نكرة؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي إضافته محضة وتفيد التعريف.

وينبغي أن يعلم أن محل الخلاف في عمل اسم الفاعل الماضي المجرد من أل بالنسبة إلى نصبه المفعول، أما رفْعُه الفاعلَ فإن كان ضميرا بارزا أو مستترا رفَعه اتفاقا بلا خلاف. وإن كان ظاهرا فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفعه، وبه قال ابن جني والشلوبين، وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن عصفور.

وشرط عمل اسم الفاعل الرفع في الفاعل الظاهر: الاعتماد، لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال. قال الرضي[105]: إنما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا الفاعل؛ لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان.

أما عمل اسم الفاعل النصب فيشترط فيه اجتماع الاعتماد، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال. قال الشيخ خالد[106]اشتراط الجمهور الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال والاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس، والثاني: أنهم لم يشترطوا يحسن إعماله عمل الفعل إلا في هذه المواضع وقال: «وقد قالوا أقائم أخواك، وأذاهب إخوتك، وما ذاهب إخوتك، فأعملوا اسم الفاعل لما تقدم كلام أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلك الأشياء التي تقدم ذكرها، فجعلوا همزة الاستفهام وحرف النفي بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجل قائم أخواه.»

وقال الرضي[107]: اعلم اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل؛ لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا على ماذكرنا للذات المتصفة بالمصدر، والذات التي حالها هكذا لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا. فاشترط للعمل إما تقويتهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب، وإما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى، كحرف الاستفهام والنفي».

ومقتضى ذلك أن اسم الفاعل غير المعتمد لا يعمل. هذا مذهب جمهور البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش إعماله دون اعتماد على شيء، نحو: قائم الزيدان، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ودانية عليهم ظلالها﴾ (الإنسان - ١٤).
في قراءة[108] من رفع (دانية) فقالوا: هو مبتدأ، وظلالها فاعله، ورُدَّ ذلك بجواز كون (ظلالها) مبتدأ، وخبره: دانية.

واستدل السهيلي[109] على إبطال (قائم زيد) دون اعتماد، فقال: ماحكي عن بعض النحويين من قولهم: (قائم زيد) أن قائم مبتدأ وزيد فاعل، فقد قدمنا أن هذا باطل في القياس؛ لأن اسم الفاعل اسم محض، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له

عمل الفعل، ولكن إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب (قائم الزيدان) إلا على الشرط الذي ذكرناه».

وبين ابن يعيش سبب اعتماد اسم الفاعل على ما قبله فقال[110] «اسم الفاعل محمول على المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، والفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل والذي يؤيد ذلك أنك تقول: زيد ضاربٌ عمرا وزيد ضاربٌ لعمرو، فتكون مخيرا بين أن تعديه بنفسه، وبين أن تعديه بحرف الجر؛ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله».

فاسم الفاعل المتعدي بنفسه يجوز أن يعدى باللام، لضعفه بسبب فرعيته للفعل، وكذلك المصدر، تقول: أنا ضارب لزيد وأعجبني ضربك لزيد[111]. ويظهر مما سبق اعتماد اسم الفاعل يقوى فيه جانب الفعلية[112].

اسم الفاعل المقترن بأل :

يعمل عمل الفعل مطلقا، أي من غير تقييد بزمن، أو اعتماد على شيء، قال سيبويه[113]: «وذلك قولك : هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك هو الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام».

وقال الرضي[114]: فإن دخل اللام استوى الجميع، أى عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال».

وقال ابن الناظم[115]: واعلم أن أعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا جائز مرضيّ عند جميع النحويين و(أل) في اسم الفاعل المقرون بأل قيل إنها موصولة، وقيل أنها حرف تعريف[116]. وقال المرادي[117]: «والصحيح أنها اسم».

قال الشيخ خالد[118]: «إن كان اسم الفاعل صلة لأل عمل مطلقا ماضيا كان أو

غيره، معتمدا (أل) هذه موصولة، وضارب حال محل ضرب، أو يضرب، بدليل عطف الفعل عليه في قوله تعالى: [١١٩]﴿إن المصَّدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا﴾.

قال الزمخشري[١٢٠]: «فإن قلت: علام عطف قوله: وأقرضوا؟ قلت على معنى الفعل في (المصدقين)؛ لأن اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى (اصدقوا) كأنه قيل: اصَّدقوا وأقرضوا».

وذهب الأخفش[١٢١] إلى أن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل النصب على التشبيه بالمفعول به في زعم أن (أل) ليست موصولة، وإنما هي حرف تعريف، فيبعد الوصف بها عن الفعل، فالمنصوب بعده مثل: الحسن الوجه. وذهب الفارسي[١٢٢] والمازني والرماني أن اسم الفاعل المقرون بأل لا يعمل إلا إذا كان ماضيا نحو: الضارب زيدا أمس عمرو، قال الرضي[١٢٣]: «ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام».

والفارسي ومن وافقه خصوا النصب بالماضي؛ أخذا من ظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا، حيث قال: «هذا الضارب زيدا فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيدا» ويحتمل تفسير سيبويه أنه إذا عمل بمعنى الماضي، فالأولى جواز عمله بمعنى المضارع لثبوت العمل من غير (أل)، فيعمل مع (أل) بالأولى[١٢٤].

وقد يضاف اسم الفاعل المحلَّى بأل. قال سيبويه[١٢٥]: «وقد قال قوم من العرب تُرْضَى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجِل، شبهوه بالحسن الوجه. وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله، إلا أنه اسم».

والشبه الحاصل بين الضارب الرجل والحسن الوجه في الضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف فيهما وصف محلى بأل، والمضاف إليه فيهما معمول معرف بأل»[١٢٦].

ولا يضاف اسم الفاعل المقرون بأل إلا[١٢٧] إذا كان المفعول به معرفا بأل نحو: الضاربَ الرجلِ، أو كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا، نحو[١٢٨]: ﴿والمقيمي

الصلاة﴾ (الحج ٣٥). وأبو علي الفارسي يمنع من إضافة اسم الفاعل المقرون بأل إذا كانت بمعنى الذي قال[١٢٩]: «وإن كان دخول اللام بمعنى الذي في اسم الفاعل لم تجز إضافته أيضا؛ ألا ترى أنه إذا كان كذلك كان اسم الفاعل في تقدير جملة، فلا يجوز إضافته، كما لا يجوز إضافة الجمل».

ومن أحكام اسم الفاعل المقرون بأل أنه[١٣٠] لا يتقدم معموله عليه. لو قلت: عمراً زيد الضارب لم يجز؛ لأنه معناه: زيد الضارب عمرا، أي الذي ضرب عمرا، فلما قدمت (عمرا) على هذه الصلة لم يجز؛ لأنه بعض الاسم إذ كان من صلته، وإن كان اسم الفاعل خاليا من (أل) فإنه يتقدم معموله عليه. تقول: هذا زيداً ضاربٌ، إلا إذا وقع صفة لموصوف نحو: هذا رجل ضاربٌ زيداً، فلا يجوز أن تقول: هذا زيدا رجل ضارب[١٣١].

واسم الفاعل المحلى بأل من المثنى والمجموع يعمل النصب عند ثبوت النون، والجر عند حذفها، قال سيبويه[١٣٢]: «وإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون قلت: هذان الضاربان زيدا، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا؛ لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله عز وجل[١٣٣]: ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾.

فإن كففت النون حررت، وصار الاسم داخلا في الجار بدلا من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام، وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ والضاربو عمرو».

إضافة اسم الفاعل :

اسم الفاعل بمعنى الماضي إضافته محضة(حقيقية)[١٣٤] على الصحيح ، نحو: ضاربُ زيدٍ أمس. قال أبو حيان[١٣٥]: الإضافة محضة، لأنه للماضي، والدليل على أن كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى: ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا﴾ (فاطر آية ـ ١). فجعل (فاطر) و(جاعل) صفتين للمعرف». قال الزمخشري[١٣٦]: «اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وإضافته إذا أضيف حقيقية معرفة كغلام زيد».

والإضافة المحضة تفيد التعريف أو التخصيص، أما إن كان اسم[١٣٧] الفاعل للحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، كضارب زيد الآن أو غداً، ولا تفيد تعريفا

أو تخصيصاً، فاسم الفاعل حينئذ مضاف إلى منصوبه معنى، والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به، أي بالوصف المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿هديا بالغ الكعبة﴾ (المائدة ـ ٩٥) فـ هدياً نكرة منصوبة على الحال، وبالغ الكعبة: صفتها، ولا توصف النكرة بالمعرفة، والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصا أن أصل: ضاربُ زيدٍ بالخفض، ضاربٌ زيدا بالنصب. فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة، فلم تحدث الإضافة تخصيصا.

أيهما الأصل: التنوين أم الاضافة:

إذا استوفى اسم الفاعل شروط عمله فأيهما الأصل: التنوين والنصب. أم الإضافة في نحو: هذا ضارب زيد. يرى سيبويه[١٣٨] أن الأصل هو التنوين قال[١٣٩]: «وقال الرضي[١٤٠]: أما إضافة اسم الفاعل إضافة لفظية فهو مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا، فالذى هو مجرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية».

ويفهم من كلام الرضي أن التنوين هو الأصل؛ لأنه في النية. وظاهر كلام الزمخشري في الكشاف أيضا أن التنوين والنصب هو الأصل. قال الزمخشري[١٤١]: «يعني اسم الفاعل إذا استوفى شروط العمل فالأصل أن يعمل، ولا يضاف، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في كتابه، وقال الكسائي العمل والاضافة سواء». وفيهم من قول ابن مالك[١٤٢]: وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض» أن النصب أولى، لتقديمه على الخفض.

ويرى أبو حيان أن الإضافة أحسن من العمل. قال[١٤٣] وقد ذهبنا إلى أن الإضافة أحسن من العمل» ويعلل لذلك بأن اسم الفاعل يشبه الأسماء إذا كانت فيها الإضافة، فإلحاقة بجنسه أولى من إلحاقه بغير جنسه» وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وما أنت بتابع قبلتهم﴾. (البقرة ـ ١٤٥).

«وما أنت بتابع قبلتهم» وقرأ بعض القراء (بتابع قبلتهم) على الاضافة، وكلاهما فصيح، أعني إعمال اسم الفاعل هنا، وإضافته».

قال صاحب التصريح[١٤٤]: والإضافة في (ضارب زيد) تفيد التخفيف؛ لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب، ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه. ولا نون». ومعنى ذلك أن التنوين هو الأصل. كما قال ابن يعيش[١٤٥]: «والتنوين هو الأصل والإضافة دخلت تخفيفا»، فالإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ؛ لأن مشابهتها للفعل قوية، فكان إعمالها عمل الفعل أولى»[١٤٦].

قال الفراء في «هذا ضاربٌ زيدا»[١٤٧] وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب ولذا قرىء بالوجهين[١٤٨]. في قوله تعالى: ﴿إن الله بالغ أمره﴾ (الطلاق - ١).

قرأ حفص بالغُ بغير تنوين وأمره بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب.

وقرىء[١٤٩] ﴿والله متم نوره﴾ (الصف - ٨).

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وحفص (متمُ) بالإضافة والخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب، وقرىء[١٥٠] ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ (آل عمران - ١٨٥) قرأ اليزيدي بالتنوين والنصب، وقرأ الأعمش[١٥١] بطرح التنوين مع النصب، أي: ذائقةُ الموتَ. وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿فالق الإصباح﴾. قرأت فرقة بنصب الإصباح وحذف التنوين من فالق، وسيبويه إنما يجيز ذلك في الشعر نحو قوله[١٥٢]:

فألفيته غيـر مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليـلا

ونحو:

«هـذا ضاربُ زيد أمس وعمـرو يجوز فيه الجـر والنصب، فالجر مراعاة للفظ([زيد)، والنصب على إضمار فعل. قال ابن السراج[١٥٣]: «واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت: هذا ضاربُ زيد أمس وعمرو جاز لك أن تنصب (عمرا) على المعنى، فمن ذلـك قولـه تعـالى[١٥٤]: ﴿وجاعـل الليل سكناً والشمس والقمـر حسبانا﴾[١٥٥]. على معنى «وجعل».

قال سيبـويه[١٥٦]: وتقـول: هذا ضاربُ زيد وعمـرو، إذا أشركت بين الآخـر والأول، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصبا فتقول: هذا ضارب زيد وعمرا، كأنه قال: «ويضرب عمرا».

ويرى ابن الناظم[١٥٧] أن الوجه الراجح هو الجر على اللفظ، ويجوز النصب.

عمل اسم الفاعل في الضمير:

في نحو: ضاربك، والضاربك. مما الوصف فيه مقرون بأل، أو مجرد منها، اختلف النحاة في ذلك:

قال سيبويه[١٥٨]: وإذا قلت هم الضاربوك، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كفتت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر، إلا في قول من قال[١٥٩] الحافظو عورة».

فالضمير عند سيبويه محمول على الظاهر، والظاهر يكون مجرورا، وذهب إلى ذلك المبرد والمازني والرماني؛ لأن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف، فكذلك نائبه.

وقال الأخفش[١٦٠] وهشام موضع الضمير نصب، وزعما أن التنوين في نحو «زيد مكرمك» والنون في: الزيدان مكرماك حذفا؛ لِصَوْن الضمير عن الانفصال، والضمير منصوب؛ إذ لا دلالة على الجر، وضعف ذلك ابن مالك.

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ (العنكبوت ـ ٣٣).

ألا ترى أن الكاف في محل نصب؛ لأنه نصب (وأهلك) بالعطف. وأجيب بأنه منصوب بتقدير: وننجي أهلك[١٦١].

قال ابن السراج[١٦٢]. وتقول: هذا ضاربك وزيداً غدا، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر والمجرور حملته على الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة».

اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة:

قد يأتي اسم الفاعل للزمان المستمر مثل قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾ (الفاتحة ـ ٤) فهل إذا أضيف تكون إضافته محضة أو غير محضة؛ لأنه إن كان بمعنى الماضي فإضافته محضة تفيد التعريف، وإن كان للحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، لا

تفيد تعريفا: فإذا جاء للزمان المستمر اختلف فيه النحاة[١٦٣]، ذهبت طائفة إلى أن إضافته غير محضة (لفظية)، وذهبت طائفة وهم الأكثرون إلى أن اضافته محضة (معنوية). فابن هشام[١٦٤] في المغني كلامه صريح في أنها محضة.

وقال الشيخ خالد[١٦٥]: «اسم الفاعل يتعرف بالإضافة إذا كان للماضي، أو أريد به الاستمرار».

وذهب بعض النحاة إلى أن إضافة اسم الفاعل المستمر تكون محضة تارة وغير محضة تارة أخرى، بالنظر إلى جانب المضي فيه، أو جانب الحال أو الاستقبال. قال الشيخ يس[١٦٦]: «وأجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشاف بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: أحدهما: أنها محضة باعتبار المضي فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة، ولا يعمل، وثانيهما: أنها غير محضة، باعتبار معنى الحال والاستقبال، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة، ويعمل فيما أضيف إليه». ونقل صاحب التصريح عن اليمنى شارح الكشاف مثل هذا.[١٦٧].

وذكر الرضي أيضا الاعتبارين فقال[١٦٨]: «فاسم الفاعل المستمر يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألا يكون كذلك».

ولذا أجاز الزمخشري الاعتبارين في اسم الفاعل المستمر ففي قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾. ذكر[١٦٩] «أن اسم الفاعل إذا أريد به زمان مستمر فإضافته حقيقية (محضة)، ويتعرف اسم الفاعل بالإضافة، بدليل وصف المعرفة به في الآية؛ وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية».

وذكر الزمخشري في قوله تعالى[١٧٠]: ﴿وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر﴾ (الأنعام - ٩٦): «إن اسم الفاعل إذا أريد به زمان مستمر كانت إضافته غير محضة فاعتبر جانب الحال والاستقبال فيه».

وقال العكبري في قوله تعالى[١٧١]: ﴿فالق الحب﴾ (الأنعام - ٩٥). «يجوز أن يكون معرفة، لأنه ماضٍ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية حال، وقوله: ﴿وجاعل الليل﴾ مثل فالق الحب في الوجهين».

وذكر الزمخشري في قوله تعالى[١٧٢]: ﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾ (غافر - ٣).

أنهما معرفتان لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلية، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه، وإضافتهما محضة، وصح أن يوصف بهما المعرفة.

اسم الفاعل المصوغ من العدد:

إذا بُني اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكر بغير تاء وللمؤنث بالتاء، نحو: واحد وواحدة، وثانٍ وثانية، وثالثٌ وثالثة.. إلى عشر وعاشرة. أما (واحد) فلا يجوز إضافته أصلا، لا يقال: واحدُ رجلٍ[١٧٣]، وما عداه يجوز إضافته إلى العدد الذي أخذ منه، وكذلك «ثان» لا يجوز إضافته إلى واحد، فلا يقال: ثاني واحد. وقد أجازه بعضهم[١٧٤] ونقله عن العرب، ورجحه الدماميني[١٧٥] بأن معناه: مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه.

و(فاعل) المصوغ من العدد إما أن يفرد فيقال ثان وثانية، وثالث وثالثة، وإما أن يضاف. فإن كان مضافا إلى العدد الذي أخذ منه لم يجز فيه إلا الإضافة، نحو: هذا ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، وكذا إلى عشرة، فلا يجوز فيه العمل والنصب. قال الفراء[١٧٦]: «ثالث ثلاثة» يكون مضافا، ولا يجوز التنوين في ثالث فتنصب ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثالثا لنفسه». قال ابن عقيل[١٧٧]: «وهذا هو المشهور، وهو مبني على أن العرب لم تقل: ثنيت الاثنين، ولا ثلثت الثلاثة، وكذا الباقي».

وهذه الإضافة تفيد أن الموصوف بعض ما اشتق منه، فإذا قلنا: خامس خمسة، أي بعض جماعة منحصرة في خمسة، أي واحد منها، ويجب حينئذ إضافته لأصله، كما يجب إضافة البعض لكله، فلا ينصب ما بعده قال تعالى: ﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين﴾ وقال: ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة﴾ (المائدة - ٧٢).

وزعم الأخفش[١٧٨] وقطرب والكسائي وثعلب أنه يجوز الإضافة والنصب كما يجوز في ضارب زيد. وهو اختيار ابن مالك.

وإذا أضيف إلى ماليس[١٧٩] منه أراد به جعل الأقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وفي ذلك تجوز الإضافة، ويجوز التنوين والنصب، يقال: رابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً؛ لأنه بمعنى: صيَّر الثلاثة أربعة. قال ابن عصفور[١٨٠]: «وهذا يعمل عمل فعله، لأنه قد سمع استعمال الفعل من ثلاثة، حكي من كلامهم ثلثت

الرجلين، وربعت الثلاثة». وفي المصباح المنير(١٨١) : «ثَلَثْتُهم صرت ثالثهم وكذلك إلى العشرة».

ومن ذلك قوله تعالى: (١٨٢) «ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم».

ولا يقال(١٨٣) : رابع اثنين، أي لا يضاف إلا لما هو أقل منه بدرجة واحدة فقط.

خـــاتمـة

اسم الفاعل ليس فعلا، وإنما يعمل عمل الفعل، والعمل سببه رائحة من الفعل بالإضافة إلى قبوله علامات الاسمية من تعريف بأل، والإضافة، وقبول التنوين، وقبوله للتصغير والوصف، والتثنية والجمع خلافا للفعل، وهناك فروق أخرى بين اسم الفاعل والفعل نجملها فيما يلي(١٨٤):

أولا : يجوز إضافة اسم الفاعل لمعموله، بخلاف الفعل.

ثانيا : اسم الفاعل يتعدى بنفسه وبحرف الجر، خلافا للفعل نحو: أنا ضاربٌ زيدا، وضاربٌ لزيد، ونحو قوله تعالى: ﴿فعَّال لما يريد﴾ (البروج ـ ١٦).

ويستثني من ذلك أفعال سمعت عن العرب بوجهين نحو: سمعه وسمع له، ونصحه ونصح له. وشكر له.

ثالثا: الفعل مع فاعله يعد من الجمل: بخلاف اسم الفاعل مع فاعله المضمر فهو من المفردات.

قال ابن الحاجب(١٨٥): لم يختلف أحد في أن اسم الفاعل ليس جملة مع ضمير المرفوع به في مثل قولك: زيد قائم، فقائم مفرد باتفاق، وإن كان لابد له من مرفوع غير المبتدأ، وسبب ذلك أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة باعتبار المنسوب والمنسوب إليه، وهذه ليست كذلك فوجب ألا تكون جملة.

هوامش البحث

(١) ـ أمالي ابن الحاجب ٣/٤٧ : والكوفيون يسمون اسم الفاعل بالفعل الدائم . مجالس العلماء للزجاجي ٣١٨.

(٢) ـ التسهيل ١٣٦ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣ .

(٣) ـ ضياء السالم ٣/١٣ .

(٤) ـ الأصول ١/١٢٢ .

(٥) ـ قطر الندى ٢٧٨ .

(٦) ـ ٢/٨٢ .

(٧) ـ قطر الندى ٢٧٩ .

(٨) ـ انظر شرح ابن الناظم ٤٤٠ ، المساعد ٢/٥٩٠ ، حاشية الخضري ٢/٣٢ .

(٩) ـ وقد يأتي على غير ذلك نحو عجزت المرأة إذا أسنَّت فهي عجوز، وسقط الولد من بطن أمه فهو سَقْط ، وملك على الناس فهو مَلِك ، وسلف الشيء إذا مضى فهو سَلَفٌ . انظر اللسان والقاموس والمصباح .

(١٠) ـ وقد جاء من المكسور على فاعل نحو: حاذر وفارح ونادم ، وجارح . انظر المصباح المنير (خاتمة) .

(١١) ـ لا يحمد النعمة .

(١٢) ـ وحيث كان الفاعل على (أفعل) للمذكر فهو للمؤنث على فعلاء ، كأحمر وحمراء .

(١٣) ـ لا يبصر في الشمس .

(١٤) ـ ضياء السالك ٣/٦ .

(١٥) ـ الفاره: الحاذق بالشيء ، والسليح الحسن ، ومن الدواب : الجيد السير.

(١٦) ـ انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢ ، ٤٠ ، أوضح المسالك ٢/٢٦٧ .

(١٧) ـ قال أبو القاسم الزجاجي . «وهذا مطرد فيما كان من الأفعال على (فَعُل) إذ يأتي اسم الفاعل منه على (فعيل) وهو فعل غير متعد» . انظر اشتقاق أسماء الله ـ ص ٦٦ . وانظر الممتع لابد عصفور ٢/٤٥٠ .

(١٨) ـ المصباح المنير (ملح) .

(١٩) ـ حاشية الخضرى ٢/٣٤ ، ضياء المسالك ٣/٥٦ .

(٢٠) ـ حاشية الأمير ٢/٨٨ .

(٢١) ـ حاشية الخضري ٢/٣٥ .

(٢٢) ـ حاشية الخضري ٢/٢٩ . وانظر شرح المرادي ٣/٤١ .

(٢٣) ـ حاشية يس على شرح الفاكهي ٢/١٤٩ ، وحاشية الخضري ٢/٢٩ . وانظر شرح المرادي للألفية ٣/٤١ ـ ٤٣ .

(٢٤) ـ انظر التصريح ٢/٨٢ .

(٢٥) ـ شرح الرضي ٢/٢٠٥ .

(٢٦) ـ التسهيل ١٤١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٨ .

(٢٧) ـ شرح الألفية ٤٤٤.

(٢٨) ـ انظر المصباح المنير. خاتمة ص ٩٤٨.

(٢٩) ـ الكشاف ٣/ ١٧٩ وانظر البحر المحيط ٦/ ٣٩٩. وفي معاني الفراء ٢/ ٢٣٢. تقرأ لميتون ومائتون. وميتون أكثر.

(٣٠) ـ تذكرة النحاة لأبي حيان ٥٣٤، وانظر حاشية الصبان ٢/ ٢٩٢.

(٣١) ـ المزهر للسيوطي ٢/ ٢٧٤ ت محمد أبو الفضل وآخرين ط ثالثة دار التراث.

(٣٢) ـ انظر المقتضب للمبرد ١/ ٩٩ والممتع (لابن عصفور ١/ ٣٢٨.

(٣٣) ـ ولو تقديرا نحو: مختار من اختار. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأطعموا القانع والمُعْتَرّ﴾. أي اعترَّ اعترارا فهو مُعْتَرّ، والمفعول: مُعْتَرّ أيضا. لفظ الفاعل والمفعول سواء.

الكشاف ٣/ ١٥٨ والبحر ٦/ ٣٧٠.

(٣٤) ـ المساعد ٢/ ١٨٩، وفي اللسان: لفج وألفج الرجل: أفلس.

(٣٥) ـ المصباح. عمَّ.

(٣٦) ـ التهذيب (نتج) وانظر التذكرة لأبي حيان نقلا عن الأصمعي. ص ٥٨٠.

(٣٧) ـ الصاحبي لابن فارس ٤٤٤.

(٣٨) ـ انظر شرح ابن عصفور للجمل ٢/ ٤٠٢، وشرح الرضي ٢/ ١٩٩، والمساعد ٢/ ١٨٩، وحاشية الصبان ٢/ ٣١٢.

(٣٩) ـ شرح ابن عصفور ٢/ ٣٩.

(٤٠) ـ المساعد ٢/ ١٨٩. الحجر آية ٢٢

(٤١) ـ شرح الرضي ٢/ ١٩٩.

(٤٢) ـ في البحر المحيط دافق قيل هو بمعنى مدفوق، وعند الخليل وسيبويه هو على النسب كلابن ونامر، أي: ذو دفق» البحر ٨/ ٤٥٥. وانظر الصاحبي لابن فارس ٣٦٦.

(٤٣) ـ شرح الرضي ٢/ ١٩٩ وانظر الصاحبي ٣٦٧.

(٤٤) ـ شرح الشافية ١/ ١٧٦. وانظر الصاحبي ٣٩٤.

(٤٥) ـ في الخصائص لابن جني ٣/ ١٠٣ لرجل يدعو لابنه وهو صغير. وانظر الصاحبي ٣٩٤.

(٤٦) ـ المحتسب لابن جني ١/ ٣٤٧.

(٤٧) ـ البحر ٨/ ٣٢١.

(٤٨) ـ البحر ٧/ ٤٥٧.

(٤٩) ـ المحتسب ١/ ٢٨٧.

(٥٠) ـ المحتسب ١/ ٢٨٧.

(٥١) ـ البحر ٨/ ٣٢١. والكشاف ٤/ ١٤٩.

(٥٢) ـ الكشاف ٤/ ١٧٦. وانظر البحر ٨/ ٣٦٢.

(٥٣) ـ البحر ٢/ ٣٧٩.

(٥٤) ـ البحر ٣/٢٠٣ .
(٥٥) ـ البحر ٣/١١٩ .
(٥٦) ـ شرح الرضي ٢/١٩٨ .
(٥٧) ـ شرح الرضي ٢/٢٠٥ .
(٥٨) ـ حاشية على شرح الفاكهي ٢/١٤٦ .
(٥٩) ـ دلائل الاعجاز ١٩٣ .
(٦٠) ـ البحر ١/٤١ .
(٦١) ـ الكشاف ٤/١٣٨ .
(٦٢) ـ البحر ١/١٤٠ .
(٦٣) ـ البحر ١/٢٦٠ .
(٦٤) ـ البحر ١/٦٩ .
(٦٦) ـ شرح الرضي ٢/٢٠٥ .
(٦٧) ـ ضياء السالك ٣/٥٧ .
(٦٨) ـ التسهيل ١٤١ وشرح ابن الناظم ٤٤٤ وشرح ابن يعيش ٦/٢٨ .
(٦٩) ـ البحر ١/٤٧٨ .
(٧٠) ـ البحر ١/٤٦ .
(٧١) ـ شرح ابن يعيش ٦/٧٨ .
(٧٢) ـ الكشاف ١/١٠٢ .
(٧٣) ـ الكتاب ١/١٨١ .
(٧٤) ـ شرح المفصل ٦/٦٨ .
(٧٥) ـ شرح الرضي ٢/٢٠٥ .
(٧٦) ـ الأصول ١/١٢٥ .
(٧٧) ـ التسهيل ١٣٦، التصريح ٢/٦٥، حاشية الصبان ٢/٢٩٤ .
(٧٨) ـ الأصول ٣/٦٢ .
(٧٩) ـ شرح الرضي ٢/٨٢٠٣
(٨٠) ـ الهمع ٢/٩٥ .
(٨١) ـ انظر المساعد ٢/١٩١، المغني ٢/٧٥، التصريح ٢/٦٥، الأشموني ٢/٢٩٤ .
(٨٢) ـ انظر المساعد ٢/١٩٢ .
(٨٣) ـ المساعد ٢/١٩١ .
(٨٤) ـ الهمع ٢/٩٥، شرح الأشموني ٢/٢٩٤ .
(٨٥) ـ المغني ٢/١٤٩ .
(٨٦) ـ شرح الجمل ١/٥٥٤ .

(٨٧) ـ بشر بن أبي خازم، انظر شرح ابن الناظم ٤٣٠، والأشموني ٢ / ٣٦٤، واللسان (فقد) وحاشية يس ٢ / ٦٦.

(٨٨) ـ فاقد : تفقد ولديها.

(٨٩) ـ من الخطب وهو الأمر العظيم.

(٩٠) ـ ولدين.

(٩١) ـ من الترجيع (إنا لله).

(٩٢) ـ المباين.

(٩٣) ـ شرح الأشموني ٢ / ٢٩٥.

(٩٤) ـ شرح المفصل ١ / ٧٧.

(٩٥) ـ شرح الرضي ٢ / ١٦٩.

(٩٦) ـ التصريح ٢ / ٦٥.

(٩٧) ـ حاشية الصبان ٢ / ٢٩٣.

(٩٨) ـ حاشية الخضري ٢ / ٢٥.

(٩٩) ـ انظر شرح الرضي ٢ / ٢٠٠ والمساعد ١ / ١٩٧ والتصريح ٢ / ٦٦ والبحر ٦ / ١٠٩.

(١٠٠) ـ المسائل البصريات ١ / ٥٤٠ وانظر المغني ٢ / ١٦٢.

(١٠١) ـ شرح ابن الناظم ٤٣١ والمساعد ٢ / ٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٢.

(١٠٢) ـ شرح الرضي ٢ / ٢٠١ وحاشية الصبان ٢ / ٢٩٣.

(١٠٣) ـ التصريح ٢ / ٦٦، حاشية الخضري ٢ / ٢٥، وحاشية الصبان ٢ / ٢٩٣.

(١٠٤) ـ المساعد ٢ / ١٩٧.

(١٠٥) ـ شرح الرضي ٢ / ١٦٩، التصريح ٢ / ٦٦، شرح الأشموني ٢ / ٢٩٤.

(١٠٦) ـ التصريح ٢ / ٦٦.

(١٠٧) ـ شرح الرضي ٢ / ١٩٩.

(١٠٨) ـ انظر البحر ٨ / ٣٩٦ وهي قراءة أبي حيوة والقراءة ذكرها الزمخشري في الكشاف ٤ / ١٩٧، وانظر شرح الرضي ١ / ٩٤. وشرح ابن عصفور للجمل ١ / ٥٥٤ وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٤.

(١٠٩) ـ نتائج الفكر ٤٢٥.

(١١٠) ـ شرح المفصل ٦ / ٧٨.

(١١١) ـ انظر شرح المرضي ٢ / ٢٠١.

(١١٢) ـ انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٣.

(١١٣) ـ الكتاب ١ / ١٨١.

(١١٤) ـ شرح الرضى ٢ / ٢٠١.

(١١٥) ـ شرح ابن الناظم ٤٢٦.

(١١٦) ـ شرح الرضي ٢ / ٣٧. وانظر المغنى ١ / ٤٧.

(١١٧) ـ شرح الألفية ١ / ٢٢٥.

(١١٨) ـ التصريح ٢/ ٦٥.

(١١٩) ـ الحديد ١٨.

(١٢٠) ـ الكشاف ٤/ ١٣٠.

(١٢١) ـ المساعد ٢/ ١٩٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٦. وانظر الهمع ٢/ ٩٦.

(١٢٢) ـ شرح الرضي ٢/ ٢٠١، شرح الأشموني ٢/ ١: ٢، وحاشية الخضري ٢/ ٢٦.

(١٢٣) ـ شرح المرضي ٢/ ٢٠١.

(١٢٤) ـ انظر حاشية الصبان ٢/ ٢٩٦.

(١٢٥) ـ الكتاب ١/ ١٨٣.

(١٢٦) ـ انظر حاشية الشيخ يس ٢/ ٢٨.

(١٢٧) ـ انظر المساعد ٢/ ٢٠٢.

(١٢٨) ـ الحج ٣٥.

(١٢٩) ـ البصريات ٢/ ٨٦٥.

(١٣٠) ـ المقتضب ٤/ ١٦٥، ١٩٧، المغنى (٢/ ٨٧).

(١٣١) ـ شرح ابن عصفور للجمل ١/ ٥٥٤.

(١٣٢) ـ الكتاب ١/ ١٨٣ وانظر المقيمين ٤/ ١٤٩ والأصول ١/ ١٢٩.

(١٣٣) ـ في البحر ٦/ ٣٦٩: قرأ الجمهور: والمقيمي الصلاة بالخفض على الإضافة، وحذفت النون لأجلها، وقرأ ابن أبي اسحاق والحسن وأبو عمرو: الصلاة بالنصب «قال ابن جني» «أراد المقيمين فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة» المحتسب ٢/ ٨٠.

(١٣٤) ـ التصريح ٢/ ٢٨.

(١٣٥) ـ البحر ٧/ ٢٩٨ وانظر شرح الرضي ١/ ٢٥٦.

(١٣٦) ـ الكشاف ٢/ ٧٠٩.

(١٣٧) ـ انظر الكتاب ١/ ٨٤، المقتضب ٤/ ١٤٩، الأصول ١/ ١٢٦، التصريح ٢/ ٢٨.

(١٣٨) ـ الكتاب ١/ ١٠٣.

(١٣٩) ـ الكتاب ١/ ١٠٥.

(١٤٠) ـ شرح الرضي ١/ ٢٧٨.

(١٤١) ـ الكشاف ١/ ٤٤٨ وانظر البحر.

(١٤٢) ـ شرح الأيضاح ٣/ ٢٦ المحيط: ٦٨، ٥/ ٢١٨. وشرح المرادي ٣/ ٢٦.

(١٤٣) ـ البحر ٦/ ٩٨، ٦/ ٢١٨.

(١٤٤) ـ البحر ١/ ٤٣٢.

(١٤٥) ـ شرح المفصل ٦/ ٦٨.

(١٤٦) ـ شرح الرضي ١/ ٢٥٩.

(١٤٧) ـ معاني القرآن ٢/ ٢٠٢.

(١٤٨) ـ النشر ٢ /٣٨٨ والبحر ٨/٢٨٣.

(١٤٩) ـ البحر ٨/٢٦٣.

(١٥٠) ـ الكشاف ١ /٤٤٨ والبحر ٣ /١٣٣.

(١٥١) ـ الكشاف ١ /٤٤٨، البحر ٣ /١٣٣، الإتحاف ١٨٣.

(١٥٢) ـ المقتضب ٢ /٣١٢، البحر ٤ /١٨٥.

(١٥٣) ـ الأصول ١ /١٢٨.

(١٥٤) ـ الأنعام ٩٦.

(١٥٥) ـ انظر النشر ٢ /٣٦. والبحر ٤ /١٨٦. قرأ الكوفيون « وجعل» من غير ألف ونصب (الليل).

(١٥٦) ـ الكتاب ١ /٨٦.

(١٥٧) ـ شرح ابن الناظم ٤٣٢.

(١٥٨) ـ الكتاب ١ /١٨٧.

(١٥٩) ـ يعني بذلك حذف النون من (الحافظو) ونصب عورة، وسيبويه يجيز ذلك في الشعر، ولم تحذف النون للإضافة ولكن كما حذفوها في (الذين) حيث طال الكلام.

انظر الكتال ١ /١٨٣ والمحتسب ٢ /٨٠ والخزانة ٢ /١٨٨.

(١٦٠) ـ المساعد ٢ /٢٠١ والبحر ٢ /٣١٨ والتصريح ٢ /٣٠.

(١٦١) ـ البحر ٤ /١٨٦ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢ /٣٠.

(١٦٢) ـ الأصول في النحو ١ /١٢٨.

(١٦٣) ـ انظر شرح الرضي ١ /٢٧٨ والكشاف ١ /٦، ٢ /٢٦، البحر ٤ /١٨٧، والمغنى ٢ /٥.

(١٦٤) ـ المغنى ٢ /٥.

(١٦٥) ـ التصريح ٢ /٨٤.

(١٦٦) ـ حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ٢ /١٣٤، وحاشية الخضري ٢ /٤.

(١٦٧) ـ التصريح ٢ /٧٠.

(١٦٨) ـ شرح الرضي ١ /٢٧٩.

(١٦٩) ـ الكشاف ١ /٩، والبحر ٧ /٤٤٧.

(١٧٠) ـ الكشاف ٢ /٢٩.

(١٧١) ـ العكبرى ٢ /٢٥٤.

(١٧٢) ـ الكشاف ٤ /١٤٨، والبحر ٧ /٤٤٧.

(١٧٣) ـ ضياء السالك ٤ /٩٥، وواحد اسم فاعل من وحد يحد، إذا انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد.

(١٧٤) ـ هو الكسائي: انظر ضياء السالك ٤ /١١٥. المساعد ٢ /٩٨

(١٧٥) ـ حاشية الخضري ٢ /١٣٩.

(١٧٦) ـ معاني الفراء ١ /٣١٧.

(١٧٧) ـ المساعد على تسهيل الفوائد ٢ /٩٥.

(١٧٨) ـ ضياء السالك ٤/ ١١٣.

(١٧٩) ـ الكتاب ٢/ ١٧٢ والمقتضب ٢/ ١٨١.

(١٨٠) ـ شرح الجمل ٢/ ٣٩.

(١٨١) ـ المصباح ٤ ٩٤.

(١٨٢) ـ المجادلة (٧).

(١٨٣) ـ حاشية الخضري ٢/ ١٣٩.

(١٨٤) ـ حاشية الصبان ٢/ ٢٩٢.

(١٨٥) ـ أمالي ابن الحاجب ٤/ ٢٩ وانظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٩٧.

مراجع البحث

١ ـ إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ـ القاهرة ١٣٥٩هـ.

٢ ـ أصول النحو لابن السراج ـ ت د/ عبد المحسن القتلى ط أول ١٩٨٥م.

٣ ـ أمالي ابن الحاجب النحوية ـ ت هادي حسن حمودي ـ بيروت ط أولى ١٩٨٥م.

٤ ـ إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط الأولى ١٣٩٩هـ.

٥ ـ البحر المحيط لأبي حيان ـ ط السعادة ـ القاهرة ١٣٢٨هـ.

٦ ـ تذكرة النحاة لأبي حيان ـ ت د/ عفيفي عبد الرحمن ط أولى ١٩٨٦م.

٧ ـ التسهيل لابن مالك ت محمد كامل بركات ١٩٦٧م.

٨ ـ التصريح على التوضيح ـ عيسى الحلبي ـ دار إحياء الكتب العربية.

٩ ـ التهذيب للأزهري ـ ت عبد السلام هارون وآخرين ـ القاهرة ١٩٦٤م.

١٠ ـ حاشية الأمير على المغني ـ دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

١١ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

١٢ ـ حاشية الصبان على شرع الأشموني ط صبيح ١٣٤٤هـ.

١٣ ـ حاشية يس على التصريح ـ دار إحياء الكتب العربية.

١٤ ـ حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٣هـ.

١٥ ـ الحجة لأبي الفارس ـ ت د / عبد الفتاح شلبي وآخرين ـ دار الكاتب العربي.

١٦ ـ خزانة الأدب للبغدادي ـ ت عبد السلام هارون القاهرة .
١٧ ـ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني ـ ت محمد عبد المنعم خفاجى .
١٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ ط صبيح ١٣٤٤هـ .
١٩ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ ت د / عبد الحميد السيد بيروت .
٢٠ ـ شرح الجمل لابن عصفور ـ ت د / صاحب أبو جناح ـ العراق ١٩٨٠م .
٢١ ـ شرح الشافية للرضي ـ ت محمد الزفزاف وآخرين ـ القاهرة ١٣٥٦هـ .
٢٢ ـ شرح الكافية للرضي ـ ١٢٧٥هـ .
٢٣ ـ شرح المرادي للألفية ت د عبد الرحمن على سليمان جامعة الأزهر .
٢٤ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ إدارة الطباعة المنيرية .
٢٥ ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام ت محمد عبد العزيز النجار .
٢٦ ـ قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد .
٢٧ ـ كتاب سيبويه ـ ت عبد السلام هارون .
٢٨ ـ الكشاف للزمخشرى ـ الطبعة الثانية ١٣٤٣هـ .
٢٩ ـ لسان العرب لابن منظور ـ بيروت ت ١٩٥٥م .
٣٠ ـ مجالس العلماء للزجاجي ت عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ .
٣١ ـ المحتسب لابن جني . على النجدي ناصف وآخرين ـ طبعة ثانية ١٩٨٦م .
٣٢ ـ المسائل البصريات للفارسي ت د/ محمد الشاطر ١٩٨٥م
٣٣ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات ١٩٨٤م .
٣٤ ـ معاني القرآن للفراء ت عبد الفتاح شلبي ، محمد على النجار .
٣٥ ـ مغني اللبيب لابن هشام ـ دار إحياء الكتب العربية .
٣٦ ـ المقتضب للمبرد ت محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة .
٣٧ ـ نتائج الفكر للسهيلى ت د / محمد البنا ـ دار الاعتصام ـ الطبعة الثانية .
٣٨ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري بيروت .
٣٩ ـ همع الهوامع للسيوطي ت د / عبد العال مكرم ـ الكويت ١٩٧٥م .